مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

مجلة - علمية - محكمة - تصدر عن جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية (١٤)(٤/٢٠١٩) ISSN: ٢٦١٧-٥٨٩٤

أقسام الكَلِم بين القديم والحديث

الأستاذة /منيرة بنت صالح بن أحمد الحارثي

باحثة في مرحلة الدكتوراه

مخلص البحث:

يعد موضوع أقسام الكلام من أهم المواضيع التي تتصدر الكتب النحوية، وهو أساس هذه الدراسات، فالحقيقة اللغوية (اسم، فعل، حرف) هي اللبنة الأساسية لبناء علم النحو العربي، ولا يكاد يخلو من دراستها أي من الكتب النحوية القديمة أو الحديثة، وتعد الخطوة الأساسية التي ينطلق منها الكلام العربي، لكن الدارس لموضوع تقسيم الكلم في حدود مانعة جامعة لتصبح أمراً مسلماً به، وبناء على هذا جاءت فكرة هذا البحث لتوضيح موقف كل فريق وهل كان التقسيم الثلاثي مستوفياً لغاية الدرس النحوي.

وماهي المقاييس التي اعتمدوا عليها ولماذا أجمع النحاة القدماء على القسمة الثلاثية، لهذا جاء المبحث الأول في مطلبين الأول أسس التقسيم عند القدماء والثاني كان بعنوان تقسيم الكلم عند القدماء وماهي أدلة تقسيمهم التي اعتمدوها، ثم تظهر لنا تساؤلات جديدة، ماهي الأمور الجديدة التي أضافها المتأخرون في تصنيف أقسام الكلام، وبما أنهم اتهموا القدماء بعدم وضع حدود جامعة مانعة هل استطاعوا وضع هذه الحدود وماهي أهم الانتقادات التي وجهت للقدماء، وإجابة على هذه التساؤلات جاء المبحث الثاني والذي انطوى تحته مطلبان الأول أهم الانتقادات التي وجهت للقدماء وكيفية الرد عليها والثاني ما الجديد الذي قدموه وهل كان مستوفياً لغرض الدرس النحوي وفيه تحدثت عن أهم التقسيمات لأقسام الكلم وحتى تتضح الصورة بشكل أكمل جاء المبحث الثالث موضحاً للجانب الصوتي والدلالي مبيناً أهمية هذين الجانبين في دراسة تصنيف الكلم وختمت هذا المبحث بوضع خاتمة ووضحت فيها أهم النتائج والتوصيات، ولا يفوتني أن أشير إلى أهم المصادر والمراجع والتي كانت بالمقام الأول من كتب النحو واللغة ككتاب سيبويه وشرح المفصل لابن يعيش وقطر الندى لابن هشام وذلك كتب تمام حسان وإبراهيم أنيس.

كلمات مفتاحية:

الكلِم. أقسام الكلام. تصنيف الكلم.

Abstract

The subject of the sections of speech is one of the most important topics that top the grammatical books, and is the basic for these studies. The linguistic truth is the name , verb, and the letter is the basic building of Arabic grammar is almost devoid of any study of the old or modern grammatical texts,and is the basic step from which the Arab speech, but the scholar to of division of the word reaches an important result is that the studies didn't limit the sections of the word within the limits of a recognized frame. Based on this idea came the idea of this research to clarify the positon of each team and whether the triparite division was completed to the grammar eximination and what are the standards that relied on it and the collection of the old grammar on the triparritite .

This is the first part of the first two sections , the basis of division among the ancients , and the second was the division of the word among the ancients and what is the evidence of their division which adopted. Then we have new questions about what new things are added by these who are late in classifying the sections of the word. And since they accused the ancients of not setting the limits of university objection could they put this porder and what are the most important criticisms of the old. Answered to these questions came the second speaker to include the requirements of the first most important criticisms of the old and how to respond to them and the second what new they presented and wheather it was met for the purpose of grammar lesson and where they talked about the most important sections of the words .And until the picture becomes clearer, the third section explains the sound and semantic side , indicating the importance of both sides in studying the classification of the word.

I concluded this research by putting an end clarifying the most important findings and recommendations.

I can't fail to mention the most important refrences that were first grammar and language books as Seibwayeh book and Sarh Almoufasal by Ibn Yaeesh and Qatar Alnada by Ibn Hisham and Tammam Hassan's books and Ibraheem Anis .Finally, .Iask God for success and acceptance and to make our work sincere to his face

Key words

speech sections of speech classification of the word

المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن موضوع تقسيم الكلم من الموضوعات التي اختلفت آراء علماء النحو واللغة القدماء والمحدثين وذلك حول عدد الأقسام والأسس التي قام عليها التقسيم وكذا المقاييس ولأن الدارسات العلمية المتخصصة تقتضي الغوص في مثل هذا الموضوع تأتي أهمية هذا البحث تحت عنوان (أقسام الكلم بين القديم والحديث).

أهمية البحث:

تأتي أهمية بحث أقسام الكلم لأنه يتصدر الكتب النحوية وهناك من عده أساس الدراسات النحوية والصرفية، ولأن أساس هذه المادة الكلمة فقد شغلت النحاة واللغويين، ووضعوا لها تعريفات مختلفة منها تعريف الزمخشري: بأنها اللفظة الدالة على معنى فرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف.

أهداف البحث ومشكلة البحث:

يأتي هذا البحث لدراسة أقسام الكلم بين القدماء والمحدثين وبيان دور كل فريق في ذلك ويجيب هذا البحث على تساؤلات عدة من أهمها:

1- على أي أساس قسم النحاة قديماً الكلمة إلى ثلاثة أقسام وماهي مقاييسهم؟

2- ما الذي دفع بعض المحدثين إلى إعادة تقسيم الكلم تقسيماً مغايراً لما كان عند الأقدمين، وما الجديد في تقسيمات المحدثين.

3-هل هناك علاقة بين الجانب الصوتي والدلالي وبين أقسام الكلم؟ وأين تكمن الدلالة في القديم أو الحديث؟

وقد حرصت الدراسة على الإجابة عن هذه الأسئلة والدراسة النقدية للآراء، بحسب وجهة نظر الباحثة.

الدراسات السابقة:

تعد كتب النحو القديم والحديث دراسات سابقة ويأتي هذا البحث ليقوم بعلمية مقارنة على ما سيق بيانه وهو جديد في بابه حسب علم الباحثة.

منهجية البحث:

منهج البحث وصفي استقرائي، حيث اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي القائم على استخلاص آراء النحويين القدماء والمحدثين من كتبهم أو مما نقل عنهم، وقامت بمقارنة آراء القدماء بما لدى المعاصرين من رؤى جديدة، مع إخضاع تلك الآراء لمنهج النقد والتحليل.

خطة البحث:

وقد جاءت خطة البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها حد الكلمة وأهمية البحث، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: تقسيم الكلم عند النحاة الأقدمين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسس تقسيم النحاة القدماء ومقاييسهم.

المطلب الثاني: تقسيم الكلم عند النحاة القدماء إلى ثلاثة أنواع وأدلة تقسيمهم.

المبحث الثاني: آراء بعض المحدثين اللغويين في تقسيم الكلم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: انتقادات المحدثين لتقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام والرد عليها.

المطلب الثاني: تقسيمات الكلم عند المحدثين وتنوع أقسامه.

المبحث الثالث: الجانب الدلالي والصوتي في أقسام الكلم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الجانب الدلالي عند كلا الفريقين.

المطلب الثاني: الجانب الصوتي لأقسام الكلم.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

تقسيم الكلم عند الأقدمين

المطلب الأول

أسس التقسيم القديم ومقاييسه:

من المعلوم أن قدماء النحاة قسموا الكلم إلى ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف)، وقبل أن نخوض غمار هذا التقسيم يحسن بنا أن نبين أن النحاة العرب القدماء لم يصرحوا بوجود أسس اعتمدوها في تقسيمهم، وهم وإن لم يذكروا أسساً للتقسيم لكن لا يعني ذلك أنهم صنفوا الكلم بشكل اعتباطي خالٍ من المنهجية فهذا كلام غير مقبول لما نعرف من دقتهم ودرايتهم وقد اعتمدوا أسساً وإن لم ينصوا عليها، فلا بناء بدون أساس يُعتمد عليه، وما ذهب إليه بعض المحدثين أن القدماء لم يعتمدوا على أسس بل جاءوا بنتائج التقسيم دون وجود أسس وثوابت يستندون عليها كلام غير صحيح، والذي تعتقده الدراسة أن هناك أسساً تظهر لنا جلياً من خلال تصفح مؤلفاتهم وهو الإسناد الذي يعد أهم الأسس والعمدة، فبناء الكلم يقوم على وظيفتين هما الدعامة الأصلية في الجملة وقد سماها سيبويه: (المسند – المسند إليه) وحينما عرَّفها قال: "فلا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم بداً منه"[1].

وينظر النحاة إلى الإسناد بجزئية المسند والمسند إليه أنهما عماد الجملة ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح (العمد) "لأنها لوازم الجملة والعمدة فيها ولا تخلوا منها وما عداها فضلة يستقل الكلام بدونها"[2]، فأساس التقسيم قائم على طبيعة تركيب الجملة وصلاحية كل كلمة

---

(1) سيبويه، (ط3، 2014م)، كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص23 – 24.

(2) ينظر: المبرد، (ط1، 1994م)، المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، مكتبة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، 55/1، وابن يعيش (ط1، د.ت)، شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، دار الطباعة المنيرية، 74/1.

في هذا التركيب فما كان من الكلمات صالحاً لأن يكون مسنداً أو مسنداً إليه فهو الاسم، وما كان صالحاً أن يكون لأن يقع مسنداً فهو الفعل، و ما كان غير صالح لأن يقع مسنداً أو مسند إليه فهو الحرف.

فعنصرا الإسناد في النظام النحوي في غاية الأهمية لتكوين أي كلام مفيد يقول د. محمد حماسة عبد اللطيف في كتابة بناء الجملة: "فالنظام النحوي يقول: "إن أقل قدر من الكلام المفيد يتم بعنصري الإسناد وما سواهما زيادة قد تكون ضرورية وقد يستغنى عنها ولكنها لا تبني الجملة في الأساس من حيث هي فإذا كان الكلام مفيداً فإن العنصريين الأساسيين لابد أن يكونا موجودين لفظاً أو تقديراً"[1].

وعلى هذا ترى الباحثة أن الإسناد هو أساس تقسيم الكلم الثلاثي عند القدامى لأن الجمل العربية مكونة من مسندٍ ومسند إليه وهما يمثلان الأسماء والأفعال وقد يكون المسند إليه نوعاً واحداً من أنواع الكلم وهو الاسم مع الاسم مسند ومسند إليه، ويأتي في بعض الجمل ما يوضح معنى زائداً وهو الحرف الذي يعرّفه النحاة بأنه ما جاء لمعنى في غيره، ولعل ما اعتمدت عليه الباحثة في استنباطها ما ذكره سيبويه عن الإسناد بقوله: "ألا ترى أن الفعل لابد له من اسم وإلا لم يكن كلاماً والاسم قد يستغنى عن الفعل فنقول الله الهُنا وعبدالله أخونا"[2]، فكلام سيبويه أقوى دليل على ضرورة الإسناد لتوضيح معنى الكلام ولا يمكن أن يتم الكلم إلا بوجود أجزاء له وهي ما يعرف بالاسم والفعل والحرف، وهذا ظهر لنا جلياً من خلال الإسناد الذي اعتبرناه الأساس الذي اعتمده النحاة في تقسيمهم الثلاثي، ولكن هذا الأساس بحاجة إلى ضوابط ومقاييس لتوضيحه وتمثيله وهي العلامات التي ميز بها النحاة كل قسم، فهذا المقياس يساعد النحاة كثيراً في إبراز التقسيم الثلاثي بل بلورته وتوضيحه لمن يستغلق لديهم فهم التقسيم الثلاثي فخصوا لكل قسم علامات تميزه عن بقية الأقسام فالاسم له علامات

---

(1) محمد حماسة، (2003م)، بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص44.
(2) سيبويه، كتاب سيبويه، 6/1.

يعرف بها، وكذا الفعل وأما الحرف فعلاماته في أنه لا يقبل دخول علامات الاسم ولا علامات الفعل، يذكر ابن الناظم في شرح الألفية أنه من الضروري عند معرفتنا بالتقسيم الثلاثي للكلم من اسم وفعل وحرف أن نميز بعضها من بعض وإلا فلا فائدة من التقسيم ولما أخذ في بيان ذلك فذكر أن الاسم له علامات تخصه وتميزه عن غيره[1]، وهي تتمثل في قول ابن مالك:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

وعلامات الاسم الجر والتنوين والنداء وال التعريف والإسناد الذي جعلناه أساساً وأما الفعل فله علامات أخرى وهي كما قال ابن مالك:

بِتَا فَعَلت وَأَتَت وَيَا افعَلي وَنونِ أقبِلَنَّ فِعلٌ يَنجَلي

والحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الاسم وعلامات الفعل يقول ابن مالك:

سِوَاهُمَا الحَرفُ كهَل وَفِي وَلَم

ويعد مقياس العلامات من أدق الضوابط التي ضبطت التقسيم الثلاثي وأبرزت الجانب الشكلي لهذا التقسيم إذن مفهوم العلامة يدل وجودها على انتماء للنوع.

(1) الحازمي، (د.ت)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق أبو عبدالله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، 16/8.

المطلب الثاني

تقسيم الكلم عند قدماء النحاة

أولاً: القسمة الثلاثية:

ينقسم الكلم إلى ثلاثة أجزاء اسم وفعل وحرف وهذه القسمة الثلاثية واضحة في كتب النحاة العرب القدماء ويظهر ذلك جلياً من خلال تصفح هذه الكتب بدءاً بكتاب سيبويه:

حيث يقول سيبويه في الكتاب: "هذا باب علم ما الكلم في العربية: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس وحائط ..."[1].

ولم يحد سيبويه الكلم وإنما اكتفى بذكر أجزاء الكلم وهذا يدل على أن إدراكه لأقسام الكلم دليل على وضوح المصطلح في ذهنه وإن لم يحدّه، كما لم يحد الاسم كما فعل في الحرف والفعل وإنما اكتفى بالتمثيل ولعل ذلك يرجع إلى ما يلي:

1- إذا عُرف شيئان من هذه الثلاثة صار الثالث معرفة ولم يستبهم وهذا ما ذكره أبو علي الفارسي في المسائل العسكرية نصاً بقوله: "وإذا عُرف من هذه الأشياء الثلاثة شيئان على الوجه الذي ذكرنا صار الثالث منهما معرفة ولم يستبهم"[2].

2- عرّف سيبويه الفعل والحرف وجعل لها أمثلة تعرف بها فضيق ناحية الفعلية وكذا الحرفية وترك ما بقي ليدخل في نطاق الاسمية ليوسع دائرة الاسمية فلم يحصرها فكل ما خرج من دائرة الفعلية والحرفية يدخل ضمن دائرة الاسمية ولكنه في نفس الوقت لم يطلق حدود الاسم بل قيدها بذكر بعض العلامات التي تمتاز بها الأسماء عن غيرها من أقسام الكلم وكذا فعل في الفعل والحرف.

3- وضع سيبويه عوضاً آخر يساعد على فهم المراد من عدم حده للاسم والذي من خلاله يُعرف كلاً من الاسم والفعل والحرف حتى دون أن نذكر لها حدوداً وهي أنه

---

(1) سيبويه، كتاب سيبويه 12/1.

(2) الفارسي، (ط1، 1403 – 1982)، المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، مطبعة المدني، ص84.

إذا كان أساس التقسيم قائماً على تركيب الجملة كما أوردنا فصلاحية كل كلمة في هذا التركيب تعين على تمييز كل قسم فما كان صالحاً لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه فهو الاسم، وما كان صالحاً لأن يكون مسنداً ولا يصح أن يكون مسنداً إليه فهو الفعل، وما لم يكن صالحاً لأن يقع مسنداً ولا مسنداً إليه فهو الحرف وهذا يدل على وضوح المصطلح في ذهنه.

4- مدى ارتباط الدلالة بعدم حده للاسم وهذا ما سنناقشه في الجانب الدلالي عند القدماء.

5- لعل ذلك يرجع إلى ما كانت تفرضه المرحلة التي يجتازها على النحو في زمن سيبويه فقد كان في بدايته، وكان همّ العلماء جمع المادة اللغوية لحفظها ولم تكن الدراسة آنذاك بلغت المستوى الذي يؤهلها لتثبت المعاني الاصطلاحية بشكل حدود دقيقه كما هي عليه في العصر الحاضر.

ثم تبع النحاة سيبويه في تناول التقسيم الثلاثي وساروا على منهجه ومنهم على سبيل المثال لا الحصر ابن هشام فقد بين أن التقسيم ثلاثياً فقال: "لما ذكرت حد الكلمة بينت أنها جنس تحته ثلاثة أنواع اسم وفعل وحرف"(1).

ويذكر ابن مالك هذا التقسيم في ألفيته فيقول:

كلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاستَقِم واسْمٌ وفِعْلٌ ثمَّ حَرفٌ الكَلِم

ويعلق ابن عقيل "والكلم اسم جنس واحده كلمة إما اسم أو فعل أو حرف"(2).

---

(1) ابن هشام، (ط11، 1383هـ)، شرح قطر الندى، وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، ابن هشام، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ص12.

(2) ابن عقيل، (ط20، 1400 هـ - 1980 م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، 12/1.

كذلك ابن السراج في الأصول في النحو يقول: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف"[1]، كما يؤكد ذلك الجرجاني بقوله: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاثة: اسم وفعل وحرف"[2]، فالجرجاني صاحب نظريه النظم والمعاني النحوية لم يخرج من فلك التقسيم الثلاثي بل نراه يصرح بها والمنتظر من هذا العلامة أن يتحفنا بأشياء جديدة في التقسيم الثلاثي لو كان ثمة قصور لدى من سبقه لكنه لم يفعل ويشفع له أن قناعته بتقسيم من سبقه إلى ثلاثة أقسام كافٍ وافٍ.

والباحثةُ لا تريد الإطالة في ذكر نحاة العربية الذين تحدثوا بل أكدوا هذا التقسيم لأننا لن نجد كتاباً من كتبهم إلا وكان له نصيب في ذكر هذا التقسيم ولكن لماذا هذا التقسيم الثلاثي؟

للإجابة على هذا السؤال نعود إلى كتب النحاة القدماء فنراهم ينافحون عن هذا التقسيم ويعللون سبب انحصاره في هذه الثلاثة دون أن يتعداها إلى أكثر من ذلك ومن هذه التعليلات:

1- نقل بعضهم الاستدلال بالسماع عن علي بن أبي طالب إذ يُروى أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه القى صحيفة إلى أبي الأسود الدولي ــ إن صحّت وفيها "الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف"[3].

2- علل بعضهم انحصاره في هذه الأقسام أن هذه الأقسام تعبر عن كل ما يخطر في النفس ويتبنى هذا التعليل ابن الأنباري حيث يقول: "فإن قيل لم قلتم أن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما

---

(1) ابن السراج، (د.ت)، الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، 23/1.

(2) الجرجاني، (ط3، 1413هـ – 1992م)، دلائل الأعجاز في علم المعاني، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، المحقق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ص12.

(3) انظر: ابن الأنباري، (ط1، 1420هـ– 1999م)، أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ص28، والتفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء – التحليل – التفسير)، لحسين الملح، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، ص137.

يخطر في البال ويتوهم في الخيال ألا ترى أنه لو سقط أحد هذه الأقسام لبقي شيء في النفس لا يمكن التعبير عنه فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة"(1).

3- علّل بعض النحاة ذلك باستقراء كلام العرب ووقوفهم على هذه الأقسام الثلاثة وأنه لو كان هناك قسم رابع لوقفوا عليه يقول ابن هشام في ذلك: "والدليل على انحصار هذا أن النحاة تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو كان ثمَّ نوع رابع لعثروا على شيء منه"(2).

4- ذهب فريق آخر إلى ربط التقسيم بوجود المعنى من عدمه فيقول ابن عصفور: "والدليل على أجزاء الكلم بهذه الثلاثة خاصة أن اللفظ هو جزء كلام إما أن يدل على معنى أو لا يدل وباطل ألا يدل فإن ذلك عيب وإن دل فإنما يدل على معنى في غيره فهو الحرف وإن دل على معنى في نفسه فإما يتعرض ببنيته للزمان أو لا يتعرض فإن تعرض فهو الفعل وإن لم يتعرض فهو الاسم فالأجزاء إذن منحصرة في هذه الثلاثة"(3).

5- هناك من ذهب إلى أن هذا التقسيم موجود في كل لغات البشر وصاحب هذا القول المبرد يقول: "والكلام كلمة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلوا الكلام عربياً أم عجمياً من هذه الثلاثة"(4)، وهذا التعميم في غير محله لأن اللغات تختلف في أنظمتها ومسالكها الصوتية والصرفية ولكل لغة تقسيماتها الخاصة بحسب اختلاف الأسس والمقاييس، ولكن هذه التعليلات ومحاولة إثبات مشروعية التقسيم الثلاثي لم تمنع من

---

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص28.
(2) ابن هشام، شرح قطر الندى، 12/1.
(3) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص28.
(4) ابن بابشاذ، (ط1، 1977م)، شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، 68/1.

وجود بعض الاختلافات التي تدل على تفحص للدرس النحوي وهي في الوقت ذاته لم تحاول هدم التقسيم الثلاثي وإنما هي زيادة في توضيح المعنى الثلاثي ومنها:

أ- ما جاء عن الفراء في عده اسم الفاعل العامل فعلاً قسيماً للماضي والمضارع سماه الكوفيون الدائم يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾[1]، بالتنوين ونصب ضره فكاشفات على هذا الرأي فعل أو فعل دائم وقولنا هذا قاتل حمزة بالإضافة اسم فالإضافة لها معنى الاسمية وتنوين اسم الفاعل ونصب ما بعده له معنى الفعلية عند الفراء.

ب- ما جاء عن الزجاجي في تسميته لكان وأخواتها بأنها حروف قال ذلك في حديثه عنها تحت عنوان: (باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر) كما أنه لم يعد الظروف أسماء فيقول في حروف الخفض: والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف وظروف وأسماء ليست بحروف ولا ظروف.

ج- ما جاء عن ابن النحاس أن الحرف دال على معنى في نفسه مخالفاً في ذلك ما اشتهر عن النحاة بأن الحرف دال على معنى في غيره وخلاصة رأيه أن المعنى المفهوم من الحرف في حالة التركيب الكلامي أتمّ مما يفهم منه عند الإفراد بخلاف الاسم والفعل فإن كل واحد منهما يفهم منه في حال الإفراد عين ما يفهم منه عند التركيب.

د- ما جاء حول اسم الفعل منهم من عدّها أسماء حقيقة لقبولها علامات الاسم دون علامات الفعل ومنهم من عدّها أفعالاً حقيقة، ونسب بعضهم هذا الرأي إلى الكوفيين محتجين بأنها إنما كانت أفعالاً لدلالتها على الحدث والزمن ولرفعها الفاعل ونصبها المفعول ولتأديتها معاني الفعل من أمر ونهي ومنهم من يقول أنها قسم رابع من أقسام الكلم قسيم للفعل والاسم والحرف وهذا ما تدعو إليه القسمة الرباعية.

ثانياً: القسمة الرباعية:

---

(1) سورة الزمر: 38.

يتبين مما مضى أن التقسيم الثلاثي يكاد يكون مسألةً متفقاً عليها عند قدماء النحاة إلا ما ورد عن أبي جعفر بن صابر من عدّه الكلام أربعة أقسام والرابع سماه (الخالفة) ويقصد به اسم الفعل غير أنه من خلال تتبع كتب النحو القديمة لم نجد من أشار إلى هذه القسمة عدا الصبّان في حاشيته وبعض الكوفيين بل إن ابن هشام لما ذكر القسمة الثلاثية أفاد "بأنها باتفاق من يعتد به"(1).

وترى الباحثة أن التقسيم الرباعي بالنسبة للأقدمين في حكم الشاذ الذي لا يخرم اتفاقهم، ومن القسمة الرباعية ومحاولة الخروج عن التقسيم الثلاثي نخرج إلى محاولات أكثر حدة وتعمقاً وهي محاولات المحدثين والتي نبسط الحديث عنها في المبحث الثاني.

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى، 12/1.

المبحث الثاني

آراء بعض المحدثين اللغويين في تقسيم الكلم

المطلب الأول

انتقادات المحدثين على التقسيم الثلاثي والرد عليها:

لقد مر بنا في المبحث الأول كيف أن قدماء النحاة العرب لم يستطيعوا الخروج من فلك التقسيم الثلاثي وكان سبباً لجملةٍ من الانتقادات من بعض اللغويين العرب المحدثين ومن هذه الانتقادات:

أولاً: ملاحظة بعض المحدثين تأثر القسمة الثلاثية بالفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي يقول د. إبراهيم أنيس: "قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها: الاسم والكلمة والأداة"[1]، وقد تبدو هذه الحجة لأول وهلة قريبة للقبول لهذا استهوت كثيراً من الذين اعتمدوها كدليل على تأثر النحو العربي ومناهجه بالمنطق ولكن يعد هذا الكلام مردود من عدة أوجه:

أ- نشأة النحو العربي وترسيم حدوده كانت قبل وصول الترجمة واختلاطها بالعلوم العربية.

ب- إذا افترضنا جدلاً أن ما أورده بعض المحدثين صحيح فإنه يحق لنا أن نسأل لماذا لم يأخذ النحاة العرب بما ورد في المنطق اليوناني من مباحث أخرى من أقسام الكلمة للخروج من هذه الحيرة فقد تحدث المناطق عن وجود نوع آخر وهي الاسم والكلمة

(1) إبراهيم أنيس، (ط3، 1994م)، أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ص 238.

والأداة والخوالف فلماذا أهمل القدماء قسم الخوالف ولم يدخلوه في التقسيم [1]، بل أنه ورد عن بعضهم قوله كابن صابر قالوا بأنه لا يعتد به.

ج- لو كان هناك ثمة تأثر لنص على ذلك علماء المنطق العرب ولكن لا نجد أي ذكر لأي أثر حدث بين النحو والمنطق الأرسطي[2].

ومن هذا المنطلق نستطيع القول أن النحاة العرب الأوائل لو أنهم أخذوا هذا التقسيم من نحو اليونانية لجاء طارئاً غريباً في كيانها لا ينطبق على كل مفرداتها وهنا سيكون المجال واسعاً للنحاة الآخرين الذين درسوا العربية بعد سيبويه لكي يثبتوا عن طريق استقراء النصوص العربية المدونة وجود أقسام أخرى غير تلك الأقسام ولكن الذي حصل هو العكس فإن طول بحثهم عزز قناعتهم بهذا التقسيم وزاد من التفافهم حوله وهذه تعد من أهم الإشكاليات، فهي إشكالية جوهرية في صلب الموضوع فإن كان هذا الكلام منطبقاً على التقسيم الثلاثي للكلم فتكمن إشكالية كبيرة وهي إن كان أصل النحو مقتبساً إذاً فلا إبداع ولا عبقرية في العقل العربي، وسيبقى في النفس شيء تجاه النحو العربي برمته مما دفعنا إلى إثبات ما نراه صحيحاً بالحجة عليه فأقسام الكلم ذات أصل عربي نتاج سطرته العقلية العربية.

ثانياً: ومن الانتقادات قول بعض المحدثين: إن حدود كل قسم ليست جامعة، مانعة يقول د. إبراهيم أنيس: "فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة وإن تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة"[3].

ولكن بالعودة إلى كتب النحاة القدماء نجد سيبويه لم يحد الاسم عليه فإن المحدثين لم يجمعوا بين حدود كل قسم وعلاماته وما ذكرناه من تمييز قدماء النحاة كل قسم بعلامات يرد على ما قاله بعض المحدثين.

---

(1) انظر: ناصح، (ط1، 2005)، أصالة النحو العربي، كريم حسين ناصح، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ص 133.

(2) المصدر نفسه، ص135.

(3) إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، ص 28.

ثالثاً: قول بعض المحدثين أن القسمة تدل على تحير وفوضى عند القدماء العرب والرد على النقدين السابقين كافٍ للرد على هذا الانتقاد. (هذه الانتقادات على سبيل المثال لا الحصر وقد حاولنا أن نرد على جزء منها).

وهذه الانتقادات أدت بالتالي إلى محاولة إيجاد تقسيمات جديدة لأقسام الكلم وفق معايير ومقاييس خاصة فالتجديد لدى هذه العينة من الباحثين مهم حيث أن أغلبهم بنيويون فلم يعودوا يدرون في فلك التقسيم القديم.

واللغة العربية أفادت من وجهة نظرهم من الدراسات العلمية الحديثة فليس من الغريب أن تكون الدراسات العربية مسايرة لمختلف التطورات الحضارية ومحاولة وصل القديم بالحديث، فاللغة العربية ما زالت بحاجة إلى مزيدٍ من البحث والدقة على ضوء ما وصلت إليه الدراسات الحديثة لدى هذه العينة من الباحثين وما اختلافهم عند تناولهم لأقسام الكلم إلا بحسب اختلاف موقفهم من الدراسات الحديثة ومدى تناولهم للمادة اللغوية الحديثة.

وهنا يظهر سؤال كبير هل التقسيم الحديث استوفى غرضه وإلى أي مدى تصل مصداقية القسمة الحديثة وهل الخروج عن طوق القسمة الثلاثية يحل إشكالية التصنيف.

الجواب على هذا السؤال سيأتي بعد سرد تقسيماتهم في المطلب القادم.

المطلب الثاني

تقسيمات الكلم عند المحدثين وتنوع أقسامه من أربعة أقسام إلى ثمانية أقسام

أولاً: التقسيم الرباعي:

وهو أول تقسيم محدث نبدأ في بحثنا هذا ونجد فيه وجهتين أو محاولتين هما:

المحاولة الأولى: محاولة د. إبراهيم أنيس: وقد قدم جملة من الانتقادات للنحاة القدماء في تقسيمهم للكلم ثم ذكر أن تقسيمه من أدق التقاسيم إذ يقول: "لقد وفق المحدثون إلى التقسيم الرباعي وأحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين"[1]، ثم بدأ بذكر الأسس مشيراً إلى أهمية هذه الأسس وأنه يجب ألا تغيب عن الأذهان عند التقسيم وهي:

- المعنى.
- الصيغة.
- وظيفة اللفظ في الكلام.

ثم طرح وفق هذه الأسس تقسيمه الرباعي وهو:

أولاً: الاسم وينقسم إلى:

- اسم عام: (رجل).
- علم: (محمد).
- صفة: (أحمر).

ثانياً: الضمير وينقسم إلى:

- الضمائر.
- ألفاظ الإشارة.
- الموصولات.
- المصدر (العدد).

---

(1) إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، ص 240.

ثالثاً: الفعل: وذكر أن وظيفة الفعل هي الإسناد.

رابعاً: الأداة: وقد ضمنها كل ما بقي من ألفاظ وهو ما يسمى عند قدماء النحاة الحروف، ولكن هذا التقسيم لم يسلم من النقد من لدن بعض الباحثين والناقدين وأهم المآخذ عليه هي:

1. حين ذكر الاسم قصره على أسماء الذوات ولم يتطرق إلى اسم الحدث الذي ينطبق على المصدر واسم المصدر واسم الهيئة وهي جميعاً ذات طابع واحد في دلالتها على الحدث أو عدده أو نوعه، وأهمل أيضاً أسماء الزمان والمكان والآلة وأهمل الشيء الكثير مما يندرج تحت عنوان الاسم ووقع هو في ما كان يعيبه على النحاة القدماء.
2. جعل الضمير قسماً رابعاً قائماً بذاته إلا أنه أدرج العدد تحت الضمير وهذا الأمر ليس هناك ما يبرره وذلك يرجع إلى أن:

أ- الضمائر مبنية وألفاظ العدد معربة إلا إذا بنيت لسبب عارض وهو وقوعها اسم لا النافية للجنس أو كونها أعداداً مركبة.

ب- الضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية وألفاظ العدد لا تتجرد من هذه الأصول وصياغة فاعل من الأعداد مثلاً واحداً.

ج- الضمائر لا تقبل أي علامة من علامات الاسم أما الأعداد فتقبل التعريف مثل الواحد وتقبل الجر مثل مررت بواحدٍ.

3. لم يتطرق إلى السمات الشكلية والوظيفية التي يتميز بها الفعل عن غيره من الكلم بل اكتفى بالقول إن إفادة الإسناد أهم وظيفة يقوم بها الفعل وبهذا يكون قد حكم على نفسه بالتناقض فهو في مستهل الأخذ بالأسس يرى أن نأخذ بالأسس مجتمعة ولكن في قسم الفعل لم يركز إلا على وظيفة الإسناد، لهذا يبقى تقسيمه قاصراً عن تحديد أقسام الكلم.

المحاولة الثانية: محاولة د. مهدي مخزومي: حيث سار على خُطا إبراهيم أنيس في مسيرة بحثه محاولاً تحديد أقسام الكلم في أربعة أقسام وهي:

- الفعل.

- الاسم.
- الأداة.
- الكنايات.

يقول: "فجدير بنا أن نقسم الكلم إلى أربعه أقسام بدلاً من ثلاثة مما جرى عليه عُرف النحاة قديماً وحديثاً وهي: الفعل والاسم والأداة والكنايات"(1).

1. الفعل وقسّمه إلى الآتي:
   - فعل ماضي.
   - فعل مضارع.
   - اسم الفاعل (الفعل الدائم).
   - أبنية أخرى وهي تدل على طلب إحداث الفعل وهو فعل الأمر.
2. الاسم وتحدث عن الاسم وأحواله من بناء وإعراب وتعريف وتنكير .... الخ.
3. الأداة: وهي الحروف.
4. الكنايات وهي:
   - الضمائر.
   - الإشارة.
   - الموصول بجملة.
   - المستفهم به.
   - كلمه الشرط.

وتقسيم مهدي مخزومي أيضاً لم يسلم من النقد وأهم المآخذ عليه هي:

1. لم يحدد الأسس التي بنى عليها تقسيمه وإنما اكتفى بذكر علامات الاسم والفعل ولم يذكر علامات الأداة.

---

(1) المخزومي، (1985م)، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد للنشر والتوزيع، ص25.

2. لم يحدد طوائف الكلمات التي تندرج تحت مفهوم الاسم في حين أسهب في ذكر الفعل وأقسامه.
3. يوجد خلط في تقسيمه ففي كتابه مدرسة الكوفة عدّ الإشارات والموصولات أسماء وضمنّها تحت عنوان أسماء الإشارة وأسماء الموصولات في حين يعدها في كتابه (النحو العربي قواعد وتطبيق) أنها كنايات.
4. كان عليه ألا يغفل عن (الخالفة) وما يندرج تحتها من كلمات التي ذكرها بعض أئمة المذهب الكوفي الذي تأثر بآرائه، كما أننا لم نتمكن من معرفه رأيه في كثير من الكلمات التي بقيت حائرة فإلى أي مجال تنتمي فما موقع صيغ التعجب والمدح والذم أو ما يسمى بأسماء الأفعال وكان وأخواتها.

إذاً فالتقسيم الرباعي قاصر عن تصنيف الكلم ولكنها تعتبر محاولة جيدة تدخل في نطاق التقسيم المحدث.

ثانياً: التقسيم الخماسي:

أخذ بعض الباحثين العرب بتقسيم آخر للكلم وهو أوسع من التقسيم الرباعي وممن أخذ بهذا التقسيم:

أولاً: محاولة مصطفى جمال الدين: بدأ بذكر الأسس التي اعتمدها في تقسيمه للكلم حيث قسمها إلى أربعة أسس هي:

-الدلالة: وهي أن اللفظ إما مستقل بالإدراك أو غير مستقل.

-الوظيفة: المعنى النحوي الذي تؤديه الكلمة فهي إما عنصر أو رابط أو ترابطي.

-الصيغة: الصيغ الاشتقاقية المندمجة بمادة الكلمة.

-التركيب: وهي إما إسنادي أو تحليلي.

ثم ذكر التقسيم الذي ارتضاه واعتمده فقال: "أفضل أنواع التقسيم أن تكون الأقسام خمسة: "اسم وفعل وصفة وحرف وكنايه"[1].

1. الاسم: معنى مستقل بالإدراك ويشمل الأعيان والأجناس وأسماء الأحداث أي المصادر، وأسماء الزمان والمكان والآلة.
2. الفعل: ما كان تركيباً إسنادياً أي أن الكلمة تتضمن حدثاً مسنداً.
3. الحرف.
4. الكناية: وتشمل الضمائر وألفاظ الإشارة وكلمات الشرط والاستفهام والموصولات وظروف الزمان والمكان.
5. الصفة: وتشمل الفاعل والمفعول والصفة.

وهو أيضاً لم يسلم من النقد ومن أهم الانتقادات ومن وجهة نظر الباحثة:

أ- هناك تقارب واضح بين مفهوم الكناية عند مصطفى جمال الدين ومهدي مخزومي ولا تجد الباحثة أي تجديد يذكر في الكناية وهو بصريح العبارة يعترف أنه استمد الفكرة من مهدي بل يصرح بذلك بقوله، ولا مانع من تسميتها بالكنايات تبعاً لباحث نحوي أصيل هو د. مهدي المخزومي الذي جعل الضمائر والموصولات وأسماء الشرط كلها في قسم الكناية.

ب- لم يفصّل في الفعل ولم يحدد أقسامه.

ج- وقع في نفس خطأ مهدي مخزومي فأهمل اسم الفعل (الخالفة) وصيغ التعجب والمدح والذم فلم ينسبها إلى أي قسم.

ثانياً: محاولة ساطع الحصري: في البداية يتساءل ما سبب التباعد بين العربية وسائر اللغات من وجهة تصنيف الكلمات ولماذا اللغة العربية تنقسم إلى ثلاثة أنواع فقط في حين أن

(1) مصطفى، (ط1، د.ت)، البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ص 113.

لغات العالم تنقسم إلى ثلاثة أمثال ذلك، ثم يبني وجهة نظره على نبذ التقسيم القديم والإتيان بتقسيم آخر يقول: "فليس من المعقول إذن أن نبقى متمسكين بهذا التقسيم القديم بل الأوفق أن نعيد النظر فيه على أساس تكثير أنواع الكلمات أسوة بما يفعله لغويو العالم"[1].

ثم بدأ تقسيمه بالدعوة إلى فصل الصفة عن الاسم يقول: " الاسم يدل على الأشياء نفسها في حين تدل الصفة على أوصاف الأشياء، والصفات تقوم بأدوار مهمة عند الحديث والكتابة فلا مبرر لاعتبار الاسم والصفة من نوع واحد"[2]، ثم يقول: "اعتقد أن هذه الملاحظات كافية لاعتبار الصفة قسماً خاصاً من أقسام الكلم"[3]، ثم يدعو إلى فصل الضمير المتصل عن الاسم وجعله في قسم الحرف يقول في ذلك: "إذا فكرنا في القسم الذي يجب أن يدخل فيه المتصل من الضمائر وجدنا أنه أقرب إلى مدلول الحرف من مدلول الاسم وما دمنا نعرف الاسم أنه كلمة تدل على معنى تام ونعرف الحرف أنه كلمة لا يظهر معناها إلا إذا ذُكرت مع غيرها فلا نستطيع أن ندخل الضمير المتصل في عِداد الأسماء"[4]، ثم يدعو إلى فصل الضمير عامة عن الاسم يقول : فمن الأوفق من جميع الوجوه أن نعتبر الضمير قسماً مستقلاً من أقسام الكلم[5].

وأما الفعل ينقسم لديه إلى:

- ماض.
- مضارع.
- أمر.
- اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل.

إذاً أقسام الكلم عند الأستاذ ساطع الحصري هي كالتالي:

---

(1) ساطع الحصري، (ط1، د.ت)، آراء وأحاديث في اللغة والأدب، ساطع الحصري، دار العلم للملايين، ص 64.

(2) المرجع نفسه، ص 65.
(3) المرجع نفسه.
(4) المرجع نفسه.
(5) المرجع نفسه.

- الاسم.
- الصفة.
- الضمير.
- الفعل.
- الحرف وفيه ضمير المتصل.

وهي عبارة عن آراء واقتراحات ضمنها في كتابه آراء وأحاديث في اللغة والأدب وفيها دعوة واضحة إلى تكثير الكلمات في العربية ولكن يؤخذ عليه من وجهة نظر الباحثة الآتي:

1. عدم توضيح الأقسام وما يندرج تحتها حتى تتضح الصورة لدى المتتبع لهذا التقسيم.
2. عدم فصله بين الضمير المتصل والحرف وهذا من ثمَّ يؤدي إلى خلطٍ كبير فإذا جئنا بالضمائر المنفصلة التي تقابل الضمائر المتصلة لأوضحت معانٍ دون اتصالها بغيرها مثلاً ضمير "نا" المتصل للمتكلمين يقابله ضمير "نحن" للمتكلمين وهو يدل على معنى دون اتصاله بغيره فلا يصح تصنيفها ضمن الحروف بإطلاق.
3. جعله اسم الفاعل واسم المفعول ضمن قسم الفعل لأنه لا يخلو من فكرة الزمن وهذا الكلام أيضاً غير مقبول لأننا عندما ندخل على اسم الفاعل واسم المفعول علامات الاسم فإنها تقبلها مثل الجر نقول مررت على مجروحٍ بينما الفعل لا يمكن أن يجر، وأما عن المعنى أنه مفهوم في السياق فغير صحيح أيضاً لأننا يمكن أن نقول فلان مجروح غداً فاللفظة هي اللفظة والسياق حدد زمنها بخلاف كلمة جرح فإنها تدل في كل الأحوال على الماضي وكذا يجرح تدل على زمن المضارع عليه لا نجد تقسيم الحصري وافياً لتقسيم الكلم ولكنها وجهة نظر قد تكون مقبولة عند بعض الباحثين المعاصرين من بعض الأوجه.

ثالثاً: محاولة محمود السعران: ويرى أن تقسيم الكلم أكثر من ثلاثة إذ يقول: "إن المنهج التقليدي المتبع في دراسة النظم هو التحقق من أقسام الكلام المختلفة اسم وفعل ...الخ"[1]، فلفظة الخ تدل على أن هناك أقساماً أخرى غير المذكورة آنفاً ثم نراه يذكر هذه الأقسام في موضع آخر من الكتاب يقول: "فمعنى الاسم في لغة تتبع نظاماً نحوياً ثلاثياً تنقسم فيه الكلمة إلى اسم وفعل وحرف يختلف عن معنى الاسم في لغة يتبع نظاماً نحوياً خماسياً إلى اسم وفعل وأداة وضمير وصفة"[2].

وحسب ما توفر للباحثة لم تجد تقسيماً خماسياً عند غير محمود السعران لهذا يظهر أن السعران قد ارتضى التقسيم الخماسي وإن لم يصرح به وهذا مجرد استنباط وما إيراده إلا من الحرص على ذكر كل ما اطلعت عليه الباحثة في هذا الباب.

ثالثاً: التقسيم السداسي:

محاولة أنيس فريحه (3): وينفرد فريحه بحسب اطلاع الباحثة بتقسيم الكلم إلى ستة أقسام إذ قسم الكلم حسب مخطط، كما ذكر والهدف منه تسهيل عرض القواعد وتقريبها من مدارك التلاميذ يقول: "نقترح هذا المخطط تماشياً مع مبدأين أساسين:

أ- سهولة عرض القواعد وتقريبها من مدارك التلاميذ.

ب- مجاراة منطق اللغة.

ثم يقدم المخطط الآتي:

1. الاسم: ويبحث في تعريفه، وأنواع الاسم:

- أسماء الذوات.
- أسماء المعاني.

---

(1) السعران، (د.ت)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية – بيروت – لبنان، ص186.

(2) المصدر نفسه، ص194.

(3) انظر: تبسيط قواعد الإعراب وتبويبها على أساس منطقي جديد – دار النوادر للنشر والتوزيع، ط1، ص26 – 27.

- أسماء الأعلام.
- أسماء العدد.
- الأسماء المشتقة من أفعال المصادر والمكان والزمان.
- تصغير الاسم.
- حالات الاسم الإعرابية.

2. الضمائر يبحث في:
- الضمائر الشخصية المنفصلة والمتصلة.
- ضمائر الإشارة.
- ضمائر الوصل.
- ضمائر الاستفهام.

3. الفعل ويبحث في:
- الثلاثي وما يشتق منه.
- صوغ المجهول.
- الزمن وصيغتا الماضي والحاضر.
- المشتقات من الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان.
- الحالات الإعرابية للفعل.

4. الصفة: وتبحث في:
- تعريف الصفة وأوزانها.
- تأنيث الصفة وتذكيرها.
- تثنية الصفة وجمعها.
- مطابقة الصفة لموصوفها.
- التفضيل والحالات الإعرابية للصفة.

5. الظرف: تعريف الظرف وأنواع الظروف.

6. الأدوات: هي حروف المعاني تفرقة لها عن حروف الهجاء: وهي ألفاظ وضعت لبيان علاقة جزء من الكلمة بجزء آخر مثل: سافرنا إلى دمشق.

ومن وجهه نظر الباحثة فأنيس فريحه حاول جاهداً إيجاد أسهل الوسائل لتدريس القواعد وهذا يحمد للباحث ولكن يؤخذ عليه خلطه للصرف والنحو في مخططه وعدم وضعه أسساً يبني عليها تقسيمه وكذلك إهماله للكثير من الكلمات والتي لم يدرجها لأي قسم مثل الخالفة وصيغ التعجب والمدح والذم وغيرها.

رابعاً: التقسيم السباعي:

ويعد التقسيم السباعي من أدق التقاسيم ومن أهم من رأى الأخذ به:

أولاً: د. تمام حسان: كان نشاطه واضحاً في ميدان النحو العربي وكان أول ما اثآر انتباهه ظاهرة تقسيم الكلم فتوجه إلى نقد وتقييم آراء النحاة العرب القدماء ثم أورد أسساً يرى أنها يمكن أن ينبني عليها تقسيم الكلمات وشرح تطبيق كل منها على التقسيم وهي(1):

- الشكل الإملائي.
- التوزيع الصرفي.
- الأسس السياقية.
- معنى الوظيفة.

وذكر أنها أسساً صالحة لأن تكون منطلقاً لتقسيم الكلمات في اللغة العربية مؤكداً أن أمثل الطرق التي يتم من خلالها التفريق بين أقسام الكلم هي قيامه على اعتبارين مجتمعين هما أساس المعنى والمبنى فالمباني تشتمل على: الصورة الإعرابية – الجدول – الرتبة– الإلصاق– التضام – الرسم الإملائي.

أما المعاني فتشتمل على: التسمية – الحدث– التعليق– المعنى الجملي، ثم استخدم تمام حسان هذه الأسس لإيجاد التقسيم السباعي على النحو التالي:

(1) انظر: تمام حسان، (2004م)، اللغة ومعناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب – القاهرة، ص90.

1. الاسم ينقسم إلى خمسة أقسام:

أ- الاسم المعين.

ب- اسم الحدث.

ج- اسم الجنس.

د- مجموعة الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بميم زائدة.

أ- الاسم المبهم (المصدر الميمي).

2. الصفة وهي تنقسم إلى خمسة أقسام أيضاً:

أ- صفة الفاعل.

ب- صفة المفعول.

ج-صفة المبالغة.

د- الصفة المشبهة.

هـ-صفة التفضيل.

3. الفعل: من حيث المبنى الصرفي ماض أو مضارع أو أمر.
4. الضمير: وهو ما دل على مطلق حاضر أو غائب.
5. الخوالف: وهي خالفة الإحالة (هيهات)، اسم الفعل- خالفة الصوت مثل كخ للطفل -خالفة التعجب (صيغة التعجب) - خالفة المدح والذم (أفعال المدح والذم).
6. الظرف: ظرف زمان وظرف مكان والمصادر وصيغتا اسمي الزمان والمكان وبعض حروف الجر مثل مذ ومنذ وبعض ضمائر الإشارة إلى المكان وهنا وثَمّ وبعض الأسماء المبهمة نحو كم.
7. الأداة: وهي أداة أصلية وأداة محولة والأصلية: تضم حروف المعاني كحروف الجر - النسخ - العطف...الخ، والمحولة: إما إن تكون ظرفية أو اسمية أو فعلية أو ضميرية.

نقد آراء تمام حسان:

1. جعل البناء خاصاً بجميع الضمائر وقد اعتبر الموصولات من الضمائر فيكون بذلك قد عمم حكم البناء للموصولات أيضاً في حين أن بعض الموصولات ليست مبنية بل هي معربة كالمثنى اللتان واللذان التي تُعد ملحقه بإعراب المثنى.
2. أوضح أن دلالة الأفعال تختلف في دلالتها بصيغها على الزمن في المستوى الصرفي وقد ذكر في هذا المجال أن صيغة أفعل ونحوها تدل على الحال والاستقبال ولكن هذه الصيغة لا تدل على زمن البتة ذلك أنها صيغة يُطلب فيها المخاطب إحداث أمر من الأمور فهي طلب محض لا يتصور فيه معنى.

إن العناية التي توج بها تمام حسان تقسيمه السباعي من دراسة وبحث جعلت هذا التقسيم محل اهتمام مجموعة من اللغويين المحدثين فنجد عاطف مذكور في كتابه علم اللغة بين القديم والحديث قد أورد هذا التقسيم مفصلاً مقراً به وواصفاً إياه بأنه نتيجة قيمة ونجد نفس الشيء عند نايف خرما في كتابه أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة حين أشاد بالقسمة السباعية من وجهة نظر الدراسة اللغوية المعاصرة وكذا الحال مع تامر سلوم في كتابه نظرية اللغة والجمال في النقد الأدبي وغيرهم كثر من الذين تبنوا هذه النظرة وحاولوا تطويرها.

ثانياً: الدكتور فاضل الساقي: قدم دراسة مستقلة وافية عن تقسيم الكلم في العربية وعرض لآراء القدماء والمحدثين محللاً وناقداً وكانت حصيلة جهده أن تابع د. تمام حسان في التقسيم السباعي وكان التقسيم ذاته ولعل ذلك يرجع لسببين هما:

1. أن الفكرة كانت موجودة عند كلا الباحثين وإن كان د. تمام أسبق بظهور الفكرة في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها.
2. طبيعة المنهج الوصفي الذي كان يرتضيه كلاً من تمام والساقي فقد كان وصفياً، الأمر الذي أدى إلى انتهاج تقسيم يكسر الرتابة الموجودة آنذاك.

وهناك بعض الملاحظات أوردها د. فاضل ويرى أنها لا تمس جوهر الموضوع يقول: "وقد انفرد د. تمام بهذا عمن سبقه من المحدثين ممن تعرضوا لنفس الموضوع وإذا استثنينا بعض

الملاحظات التي أبديناها على آراء د. تمام فهي بلا شك لا تمس جوهر الموضوع فإننا نعد ما أورده في هذه المسألة أصح وأشمل ما جاء على الإطلاق"[1].

ولكن أهم ما تميز به الساقي إتيانه بالتقسيم ومميزات كل قسم مما يسهل للدارس استيعاب هذا التقسيم وبرز الساقي عند حديثه عن الصفة وبيان الفرق بين أقسامها وذكر مميزاتها وأضاف في قسم الأسماء أسماء الأعلام كقسم مستقل وأضاف للأداة أدوات الاستفهام وأدوات الشرط وكان وأخواتها وأداة التعجب (ما، كم الخبرية، التي تفيد التكثير)[2].

خامساً: التقسيم الثماني: محاولة الدكتور حسن عون:

ويتبنى هذا التقسيم د. حسن عون ففي كتابه: (اللغة والنحو دراسات ونقد ومقارنة)، قسم الكلم إلى ثمانية أقسام هي:

- الاسم.
- الفعل.
- الحرف.
- الصفة.
- الضمير.
- الظرف.
- الإشارة.
- الموصول.

الجديد في هذا التقسيم فصل الإشارة والموصول عن الاسم والضمير.

فهذه تقسيمات المحدثين حاولت أن تلم شتات الموضوع وإيجاد عدة طرق لتفريعات جديدة لأقسام الكلم ولكنها مازالت تدور حول التقسيم الثلاثي وماهي إلا امتداد له داعمة

---

(1) السباعي، (د.ت)، أقسام الكلم من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى السباعي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ص115.

(2) المصدر نفسه، ص 295.

لوجوده ومحاولة الخروج من التقسيم الثلاثي لم تكن بالدقة المتوقعة عدا ما رأيناه لدى تمام حسان والساقي، واللغة العربية لغة مبسطة وإن كان هناك بعض التعقيدات فلا يعني ذلك نفي جهود الأقدمين وتحميل اللغة فوق طاقتها ولن يحل هذا الإشكال إلا دراسات مستفيضة تكميلية واعية لما سبق إنجازه.

المبحث الثالث

الجانب الصوتي والدلالي في أقسام الكلم

المطلب الأول

الجانب الدلالي عند كلا الفريقين:

عند دراسة أقسام الكلم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الشكل والوظيفة أي المبنى والمعنى فهل وفق القدماء إلى الإتيان بهما أم المحدثين وهل العرب لم يكونوا على دراية به لأن أصوله ترعرعت في ظل اللسانيات الحديثة؟ للإجابة على هذا السؤال نرجع إلى الخلف إلى كتب النحاة منذ عهد سيبويه فأتباع مدرسة الكوفة يقولون عن سيبويه أنه حمل كلام العرب على المعاني وتخلى عن الألفاظ أي أنه أولى الجانب الإدراكي اهتماماً على حساب الجانب الصوتي أو بعبارة أخرى اهتم بالدلالة أو المعنى الداخلي وليس الشكل الخارجي، وعلى ذلك فالوصف النحوي ليس جامداً أصم خالياً من الدلالة إذ أن الوصف النحوي وصف للعلاقات التي ترتبط عناصر الجملة الواحدة بعضها لا تدخل على البعض الآخر وتتجلى العلاقة بشكل عميق عند حد الاسم عند سيبويه فهو لم يحد الاسم بل اكتفى بالتمثيل له بقوله: "والاسم رجل وفرس وحائط" وإذا أردنا أن نربط بين عدم حده الاسم والجانب الدلالي لوضح ذلك من خلال إحدى نظريات الدلالة الحديثة وهي نظريه الحقول الدلالية يقول أحمد مختار عمر عند تعريفه للحقل الدلالي: "مجموعه من الكلمات ترتبط دلالاتها وتوضع تحت لفظ عام يجمعها"[1].

ثم يقول: "والهدف من التحليل للحقول الدلالية جمع الكلمات التي تخص حقلاً معيناً والكشف عن صلاتها الواحد منها بالآخر وصلاتها بالمصطلح العام[2].

ولنحاول تطبيق ذلك على كلام سيبويه:

---

(1) عمر، (ط7، د.ت) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، ص 79.
(2) المرجع نفسه، ص 80.

1. فرجل تشتمل على كل كائن حي- إنسان – عاقل – متكلم ...الخ، ويدخل ضمن هذا الحقل العديد من الكلمات مثل رجل وامرأة، بنت، شخص، شيخ، ولد ...الخ، وقد وضعها سيبويه تحت لفظ عام وهو رجل ودلالته شاملة لكل ما جاء تحت هذا الحقل ثم للفظة الرجل دليل على أن العاقل أعلى مرتبة مما يليه وهي فرس وحائط.
2. فرس تشتمل على كل كائن حي – غير عاقل ...الخ، ويدخل ضمن هذا الحقل جميع الحيوانات والطيور والحشرات ولكن تظهر هنا علاقه اشتمال يقول أحمد مختار عمر: "الاشتمال يكون أ مشتملاً على ب حين يكون ب أعلى في التقسيم التصنيفي أو التعريفي مثل فرس ينتمي إلى فصيلة أعلى حيوان وعلى هذا فمعنى فرس يتضمن معنى حيوان[1].
3. حائط ويشتمل على كل جماد لا يتحرك، ولا يلد، ولا يتكلم ...الخ، وهذا يشمل ما لم يذكر في القسمين السابقين من جمادات ونحوها.

فكلام سيبويه واضح من خلال ما توصلنا إليه في الحقول الدلالية فهي تصب في مصب واحد وهو كل ما يخطر على البال تجاه الاسم من ناحية المعنى ودلالته وتوسيع مدلوله فسيبويه أجمل جميع معاني ودلالات الموجودات في ثلاث كلمات فقط وإذا كنا نعلم أن الاسم كلمة وكذا الفعل والحرف فلنا أن نقول: إن الكلمة هي الوحدة الدلالية عند العرب سواء أكانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً وتمثل المكونات الأساسية للكلام منطوقاً كان أو مكتوباً إذ أنه بدون ذلك ينعدم الكلام ويظهر ذلك جلياً عندما تحدث سيبويه في باب (علم ما الكلم في العربية) إذ بين أن الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ومن هذا المنطلق أصبح اللفظ موضع اهتمام العلماء وقامت الدراسات ببيان توضيح هذه الوحدات من حيث:

1. معرفة نطقها نطقاً صحيحاً كما جاء عند العرب.
2. بيان صيغها.

---

(1) عمر، علم الدلالة، ص 81.

3. بيان معناها.

4. بيان موضعها في الجملة.

فهذا الاهتمام يؤكد أن الكلمة في نظر علماء العربية تمثل أهم الوحدات الدلالية لأنها أساس الكلام، فالكلمة وحدة دلاليه صغرى تنشأ منها وحدات دلالية أخرى وهذا ما يراه علماء الدلالة المحدثون ولكن دلالة الكلمة سواء أكانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً لا يظهر معناها حتى توضع في تركيب جملة يمثل فيه الإسناد عنصراً أساسياً وهو تعليق الكلم بعضها ببعض فإن قلت محمد كريم فقد أسندت الكرم لمحمد وقد وضّح الجرجاني ذلك فقال: "إنه لا يكون كلام من جزء واحد وإنه لابد من مسند ومسند إليه"[1]، فتركيب الجملة أهم وحدات المعنى فالفعل وإن دل معناه على زمن والحرف وإن دل معناه على مدى ارتباطه بغيره ولكن من خلال التركيب والسياق سيتضح المعنى المراد فهمه، فالدلالة باتت واضحة لدى العرب عند تقسيمهم للكلم.

أما المحدثون فقد وعوا لأهمية القيمة الدلالية في التراكيب والعبارات فالدرس اللساني كانت له اليد الطولى في الكشف عن أصوله وتعهده بالرعاية والعناية حتى صار علماً قائماً بذاته بل إنهم قاموا بمزاوجة بين المبنى والمعنى ويظهر ذلك جلياً عند د. تمام حسان عند تناوله لأقسام الكلم جاعلاً من محطتي المعنى والمبنى أساساً لتقسيمه السباعي وإذا كان الجانب الدلالي واضحاً عند المحدثين بشكل كبير فإن ذلك يرجع إلى أنهم نصوا عليه وأكدوا على وجوده.

ومن خلال محطتي المعنى والمبنى كان تقسيم تمام سباعياً بعد أن كان أول الأمر ثلاثياً، وإذا كان المحدثون معترضين على القسمة الثلاثية وشرعوا في تقسيمات جديدة مبنية على الشكل والوظيفة فالقدماء أيضاً كان تقسيمهم قائماً على الشكل والوظيفة، ولعل وضع المحدثين لجوانب الدلالة وتقسيمهم لها كافٍ للدلالة على اهتمامهم بها وهذا ما دعا الباحثة إلى التفصيل في جانب الأقدمين أكثر.

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 27.

المطلب الثاني

الجانب الصوتي

من المعلوم أن الدرس الصوتي عند العرب من آصل الجوانب التي تناولوا فيها اللغة وجعلوا الدرس الصوتي مسايراً للدرس النحوي، فكان للجانب الصوتي مكانة مهمة عند قدماء العربية ويتجلى ذلك من خلال: تفريق علماء العربية بين الكلم والكلام، فالكلام: هو "اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها" أما الكلم: فهو ما تركب من ثلاث كلمات أو أكثر سواءً حسن السكوت عليها أم لا، وقالو فيه اسم جنس واحده كلمة إما اسم أو فعل فما الكلمة إلا جزء من الكلام الذي يتكون عادة من مقطع صوتي أو عدة مقاطع صوتية وثيقة الصلة ببعضها ولا تكاد تنفصم أثناء النطق المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً أو تقديراً فهو يشمل الكلمة والكلام والكلم.

إذاً علماء العربية لم يجدوا صعوبة في إيجاد معالم الكلم فالكلمة قنع أكثرهم بوصفها اللفظ المفرد ولم نجد عندهم أن الإفراد في الكلام المتصل لا يمكن تصوره إلا بالسكتات أو الوقفات على مجموعات صوتية وهذا مرجعه إلى الناطق فهو إن شاء وقف بعد حرفين أو ثلاثة أو عشرة ولو أن اللغات تحتم الوقوف عند آخر كلمة أثناء النطق أو الكلام لأمكن حينئذ تحديد الكلمات على أساس صوتي محض، وإذا أمعنا النظر لتعريف النحاة للكلام الذي هو اللفظ وهو من ثم الأصوات التي لا تتم إلا في سياق مفيد فائدة يحسن فيها الوقوف أو السكوت، ومن تقارب الجانب الصوتي بأقسام الكلم فحدوا العرب الكلمة من اسم وفعل وحرف بحدود تعرف بها بل وتتميز كل كلمة عن الأخرى بعلامات فالعلامات تمثل الجانب الصوتي مثلاً الاسم: التنوين – الجر – أل التعريف ...الخ، فهذه اللواصق تدخل على كل الأسماء قاعدة مطردة وكذا علامات الفعل فهي الضمير المتصل في حالة الرفع – سوف – السين – لام الأمر – تاء التأنيث ...الخ، فهذه إما أن تدخل في أول الفعل أو آخره كلاصقة يبرز من خلالها الجانب الصوتي لدى العرب.

فهذه العلامات تدور في فلك تمييز الكلم ومن ثم فقد فندوها ثم درسوا المخارج الصوتية والقراءات القرآنية حيث يتبين من خلال ورود أكثر من قراءة في كل كلمة واحدة مثل تبينوا وردت تثبتوا والاختلاف اختلاف الصوت بها باختلاف بعض الحروف ويؤدي إلى اختلاف في المعنى وقد أفادوا منها في الدراسات اللغوية.

أما المحدثون فقد برزوا بشكل واضح في المجال الصوتي بل وضعوا له كتباً ومؤلفات تفيد الدارس في هذا المجال وعليه فإن الدراسات الصوتية قد خدمت وأبرزت جانب أقسام الكلم مثلاً: حينما تناولوا قسم الخوالف، وخاصة صيغة ما أفعل قالوا إن نون الوقاية لا تلتصق إلا بهذه الصيغة وكذا تاء التأنيث تلتصق بنعم وبئس.

الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: إن الدارسة في نهاية البحث تؤكد جملة من النتائج أهمها:

1. وجاهة التقسيم الثلاثي وثبوت اهتمام العرب بالإسناد الذي عدته أساساً للتقسيم الثلاثي وأيضاً اهتمامهم بالمقاييس التي تعبر عنها علامات كل قسم.
2. أن التقسيم الثلاثي هو إبداع عربي صرف انطلق من طبيعة اللغة ذاتها ولم تكن هناك أي تأثيرات أخرى عليهم.
3. إن اهتمام بعض المحدثين بإعادة تقسيم الكلام تقسيماً آخر وجهه نظر انطلقت من جملة من العوامل، ولم تكن مسألة ارتجالية غير محدودة المعالم فتقسيماتهم هدفت إلى تبسيط الدرس النحوي وتقريبه من أفهام التلاميذ وهذا هدف نبيل.
4. إن التقسيمات الحديثة ماهي إلا امتداد لما أتى به النحاة القدامى فالنحاة القدامى كان انطلاقهم مبنياً على أساس متين يُركن إليه وما جاء من اجتهادات يعني حمل أقسام الكلم على التوسع لا على التضاد.
5. إن الاختلاف مُنصب على جانب الاسم أكثر من تعلقه بالفعل والحرف حيث يوسع قدماء العربية دائرة الاسم ليشمل كل ماعدا الفعل والحرف بينما يسعى بعض المحدثين إلى عد معنى ما يندرج في مسمى الاسم عند الأقدمين أقساماً متعددة ولا غضاضة في أي الرأيين لا سيما أن مسألة تقسيم الكلم مسألة اصطلاحية تختلف فيها وجهات النظر بحسب اختلاف الاجتهادات ويبقى جوهر الكلام أمر متفق عليه.
6. إن بعض تقسيمات المحدثين لا سيما التقسيم السباعي جدير بالاهتمام من لدن المتخصصين لا أنصاف المتعلمين لما بنيت عليه من الأسس والمعايير الدقيقة التي لا يفطن لها من لم يتعمق في فهمها والإحاطة بها.

7. إن كثرة التقسيمات الحديثة والدعوة إلى تكثير الكلمات أسوة بلغات العالم منهجية غير مقبولة لأنه يدعو إلى خلخلة النظام النحوي واللغوي في اللغة العربية لاسيما أن لكل لغة نظامها وصيغها ووظائفها التي تقوم عليها.
8. وضوح الدلالة ومدى ارتباطها بالمبنى أو الشكل الخارجي لدى كلا الفريقين.
9. ظهور الجانب الصوتي في التأثير على تقسيم الكلم.

ثانياً: التوصيات:

1. إن على الدارس للغة العربية أن يتسع أفقه في دراسة قضاياها لاسيما في تقسيم الكلم لما لذلك من أثر في توسيع المدارك وتوضيح المفاهيم.
2. تجب الاستفادة القصوى من الدراسات القديمة لما تمتاز به من الرصانة وعدم التكلف والموضوعية وكونها عربية أصيلة ولعل هذا يتضح لنا على سبيل المثال لا الحصر من خلال ما وضعه قدماء علم النحو من علامات تميز كل قسم عن الآخر.
3. إن الباب لايزال مفتوحاً لمن أراد أن يتعمق في أسس وقواعد ومعايير الأقدمين ولا يصح على أن تحمل عليها معاول الهدم والإلغاء.
4. كما يجب الاستفادة من الدراسات الحديثة ولقد برزت أهميتها في السبر والتقسيم ووضع المعايير والمقاييس التي أفدنا منها كثيراً وربما كان لها دور في تقريب بعض المسائل وتبسيطها على الدارسين المبتدئين.

وأخيراً: هذا أهم ما توصلت إليه الباحثة من نتائج وتوصيات وما كان في هذا البحث من صواب فمن الله تعالى وله المنة والفضل وما كان من قصور فهو من الباحثة وترجو من الله العفو والغفران وتستميح المطلعين العذر وحسبها أنها اجتهدت والمجتهد بين الأجر والأجرين.

والله ولي الهداية والتوفيق.

المصادر والمراجع

1. سيبويه، (ط3، 2014م.)، كتاب سيبويه، لعمرو بن عثمان بن قنبر ، الملقب سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة،
2. المبرد، (ط1، 1994)، المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، مكتبة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة.
3. ابن يعيش، (ط1، د.ت)، شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، دار الطباعة المنيرية.
4. محمد حماسة، (2003)، بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
5. الحازمي، (د.ت)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق أبو عبدالله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي.
6. الفارسي، (ط1، 1403 – 1982)، المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، مطبعة المدني.
7. ابن هشام، (ط11، 1383هـ)، شرح قطر الندى، وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، ابن هشام، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة.
8. ابن عقيل، (ط20، 1400 هـ - 1980م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.
9. ابن السراج، الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
10. ط3، 1413هـ - 1992م)، الجرجاني، (دلائل الأعجاز في علم المعاني، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، المحقق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة.
11. ابن الأنباري، (ط1، 1420هـ- 1999م)، أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
12. ابن بابشاذ، (ط1، 1977م)، شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت.
13. إبراهيم أنيس، (ط3، 1994م)، أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة.
14. ناصح، (ط1، 2005)، أصالة النحو العربي، كريم حسين ناصح، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

15. المخزومي، (1985)، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد للنشر والتوزيع.
16. مصطفى، (ط1، د. ت)، البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع.
17. الحصرين (ط1، د. ت) ،آراء وأحاديث في اللغة والأدب، ساطع الحصري، دار العلم للملايين.
18. السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية – بيروت – لبنان.
19. تبسيط قواعد الإعراب وتبويبها علي أساس منطقي جديد – دار النوادر للنشر والتوزيع، ط1.
20. تمام حسان،(2004م)، اللغة ومعناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب– القاهرة .
21. السباعي، أقسام الكلم من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى السباعي، مكتبة الخانجي – القاهرة.
22. عمر، (ط7، د.ت)، علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة – ط7.